

في حادثة بيينة شمر قال رجعت عن قضائي  
 او بدلي غير ذلك او وقت في تلبيس اليهود  
 وانطقت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقلم ما مضى  
 ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة  
 خبا قومنا ثم سال رجال عن شي فاقرب به  
 وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه  
 جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروه  
 لا يباع عقارا وبعض اقاربه حاضر نعي البيع  
 شمر ادعى لا يبيع وهبت مهرها لزوجها  
 فماتت فطلب ورثتها مهرها منه وقالوا  
 كانت الميتة في مرض موتها فقال بل في الصحة  
 فالقول لا اقربدين او غير شمر قال كنت  
 كاذبا فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر  
 ما كان كاذبا فيما اقر ولست بمبطل فيما  
 ادعيه الا عليه الاقرار ليس بسبب الملأ  
 قال لا خير وكلتكم ببيع هذا فسكت صارا وكلا  
 وكلنا باطلا فها لا يملك عزلهما وكلتكم بكذا

على

على اني متى عزلتك فانت وكيلي يقول في عزله  
 عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت  
 وكيلي يقول رجعت على لو كالة المعقبة  
 وعزلتك عن لو كالة المنجعة فتص ببدل الصلح  
 شرط ان كان ذنبا بدين والالا ادعى رجل  
 على صبي دارا فصاحه ابوه على مال الصبي فان  
 كان المدعى بيته جاز ان كان مثل القيمة  
 او اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن بيته واكالت  
 غير عادلة لا قال لا بيته فيميزه من اول الشهادة لي  
 فشهدت قبيل للامام الذي ولاه الخليفة ان  
 يقطع لنا من طريق الحادة ان لم يصير بالمارة  
 من صادرة السلطان ولم يعين ببيع ماله  
 فباع ماله صح خوفا بالضر حتى وهبت مهرها  
 لم يصح ان قدس على الضرب وان اكرهها على الخلع  
 ووقع الطلاق ولا يسهط المال ولولكالت  
 انسانا على الزوج شمر وهبت المهر للزوج لا يصح  
 الخذفير في ملكه او بالوعة فنز منها حاطط

